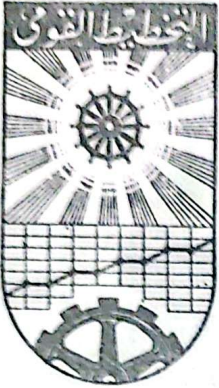


جمهورية مصر العربية



مَعْمَدُ التَّخْطِيطِ الْقَوْمِيِّ

مذكرة داخلية (٨٨٣)

محاضرة فـ...
اعداد وتنفيذ الخطة الزراعية ومتابعتها

اعداد
دكتور / سعد طه علام

أغسطس ١٩٨٨

طريق صلاح سالم — مدينة نصر القاهرة

• اعداد وتنفيذ الخطه الزراعيه •

اعداد

دكتور / سعد طه علام

يجابه التخطيط في قطاع الزراعه بعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعيه - التي هي أصلا خصائص النشاط الزراعي - والتي تؤثر في اسلوب التخطيط وتميزه عن غيره من الاساليب المستخدمه في القطاعات الاخرى • وتتلخص هذه الخصائص فيما يلي : -

١- عنصر اللابقيين في الانتاج الزراعي ، فالانتاج الزراعي عرضه لموامل جويه ومناخيه وعوامل مرضيه - آفات والحشرات - غير معلومه ، تجعل من غير المستطاع التنبؤ بها والسيطره عليها • وينعكس ذلك على عملية التخطيط من حيث عدم المقدرة على تحديد حجم الانتاج ، او تقدير التكاليف اللازمه للانتاج الزراعي • وبالتالي عدم المقدرة على التنبؤ بإمكانية تنفيذ الخطه الزراعيه •

٢- الطبيعيه الموسميّه للانتاج الزراعي ، أي ان المنتجات تنتج في فتره زمنيّه محدده وتستهلك طوال العام • ويترتب على ذلك موسمية العمل الزراعي ، وموسمية الدخل الزراعي ، ويتطلب ذلك من المخططين خلق انشطه مكمله للنشاط الزراعي للقضاء على هذه الموسميّه • كذلك يتطلب الامر الحافظه على مستوى عرض المنتجات ثابتا طوال العام ، أي مقابله الطلب المستمر خلال السنه ، وذلك بانتياع سياسة تسويقيه وتخزينيه مناسبه •

٣- كذلك يتصف الانتاج الزراعي بانه انتاج متصل او مرتبطه ، أي ان انتاج محصول الرئيسى يؤدى الى انتاج منتج ثانوى ، كالحم واللين أو الصوف ، والقطن وبذره القطن ، القمح والبن • ويتطلب ذلك اوضاع اقتصاديه معينه حتى يمكن الاستفاده من هذه المنتجات الثانويه ولا تكون عرضه للضياع •

٤- كبر نسبة التكاليف الثابته في الزراعه وعلى الاخص عنصر الارس الزراعيه والآلات الحديثه ، ويجب ان يراعى ذلك في عملية التخطيط ، وفي تقدير الاستهلاك والفائده على رأس المال والمائد •

٥- صعوبة حسابات التكاليف في الزراعة ، وذلك لوجود المحاصيل المرتبطة وعدم وجود

سجلات لدى الزراعة ، وذلك يؤدي الى عدم المقدرة على تحديد الاسعار ومن ثم

الدخل الزراعي الاجمالي والصافي .

٦- الخصائص الاجتماعية لزراعات الدول المتخلفة ، وهي ترتبط بدرجة مباشرة بنوع علامات

الانتاج السائد مثل اشكال الملكية والحيازات للأراضي الزراعية ، ومعدلات الانتاج

الزراعي ، وسيادة المص وصعوبة تحديد تكاليفه .

٧- سيادة القطاع الخاص ، أو الملكية الخاصة ، في زراعات الدول المتخلفة ، يؤدي الى

اتباع اساليب معينة لضمان تنفيذ خطة التنمية الزراعية ، وتتناولها الدراسة تفصيلا .

والاهداف التي تسعى الدول النامية لتحقيقها من خطة التنمية الزراعية تتباين تبعا

للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة في هذه الدول ، وعلى الرغم من هذا التباين

فانه يمكن استخلاص بعض اهداف مشتركة تميز طابع الخطة الزراعية في هذه الدول ، ومن هذه

الاهداف :-

أ - تحقيق مستوى غذائي ملائم للسكان ، نظرا لما يعانيه غالبية سكان هذه الدول من انخفاض

في المستوى الغذائي للأفراد .

ب - الحد من واردات الدولة من السلع الغذائية وتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي في الانتاج

الزراعي .

ج - تنمية صادرات الدولة من السلع الزراعية .

د - اناحة مزيد من فرص العمل لعمال قطاع الزراعة .

هـ - الارتفاع بمستوى الدخل الزراعي ، وتقليص الفوارق بينها بعضها البعض وبينها وبين

الدخول الصناعي ، والعمل على استقرارها .

و - تطوير قوى الانتاج وعلاقات الانتاج في القطاع الزراعي تطويرا اشتراكيا .

اعداد الخصه الزراعيه :

تبدأ العملية التخطيطية في قطاع الزراعة بتحديد الاهداف الانتاجية المنشود تحقيقها

في هذا القطاع . ويتطلب ذلك من المخطط القيام باجراء عدد من الدراسات التحليلية

والتقديرية قبل التوصل لتحديد الاهداف واعداد الخطه ، ويمكن ايجاز ذلك فيما يلي :

أولا : يبدأ المخطط بتحديد الاهداف الانتاجيه لخطه قطاع الزراعة وذلك بالتعرف على

الابعاد الرئيسيه التي تقوم عليها الخطه العامه للتنميه القوميه الشامله فيتعرف على :

أ - معدلات نمو السكان ريف وحضر .

ب - معدلات نمو الدخل وتوزيعه .

ج - الادخار والاستثمار .

د - الاستثمارات المخصصه لقطاع الزراعة .

هـ - ابعاد اخرى للخطه .

وذلك لان خطة قطاع الزراعة ترتبط بالخطه الشامله ، حيث هي جزء منها .

ثانيا : يقوم المخطط بمذ ذلك بدراسة الانتاجيه في قطاع الزراعة بالنصبه لمختلف المنتجات

النباتيه والحيوانيه ، وذلك عن طريق دراسة الارقام القياسيه للانتاج من مختلف

الحاصلات لفترة زمنييه - سلسله زمنييه - سابقه على الخطه . وفي حالة تعذر ذلك

فليس اقل من بيانات سنه الاساس وهي السنه السابقه للسنه الاولى من سنوات الخطه

وذلك للتعرف على اتجاهات الانتاج زياده او نقصا مع بحث العوامل المؤديه الى

ذلك .

ومن ذلك يتبين للمخطط افضل الوسائل الممكن انبعاثها في تنميه الانتاج مستقبلا

سواء منها ما يرتبط بالتنميه الرأسية او التنميه الأفقيه او كليهما .

ثالثا : القيام باجراء مسح شامل لوجه استغلال الاراضى الزراعيه في الدوله ، بصفه أوليه

أولا وبدراسة تفصيليه بمذ ذلك ، ومن تقسيم الدوله الى عدد من المناطق ، الاقاليم

- وفقا لدرجة التجانس في اوجه الاستغلال . مع مراعاة تطابق هذا التقسيم مع التقسيم

الاداري لما يؤدي اليه هذا من تسهيل الحصول على الاحصاءات والبيانات المطلوبه .

رابعاً : يلي ذلك دراسة الطلب المتوقع على كل محصول من المحاصيل الداخلة في الخطه

لا يشترط دخول كافة المحاصيل الزراعيه في الخطه ففي مراحل التخطيط الاولى قد

تدخل فقط المحاصيل الرئيسيه - ونستخدم عدة نماذج لهذا التقدير منها :

أ - الطلب على السلعه في سنة التقدير = الكمية المستهلكه في سنة الاساس +

أثر الزيادة السكانيه + أثر الزيادة الداخليه .

$$ب - \text{الطلب الكلي على السلعه في السنه } n = \left[\text{م.ن} \left(1 + \frac{\Delta}{n} \right)^n \right]$$

حيث : م.ن = عدد السكان في سنة التقدير

ن = استهلاك الفرد من السلعه في سنة الاساس

Δ د = الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي من سنة الاساس الى

سنة التقدير .

م = مرونة الطلب الداخليه على السلعه .

ج - الطلب الكلي على السلعه في السنه ن = ك (١ + م ي) هـ

حيث : ك = الكمية المستهلكه من السلعه في سنة الاساس .

م = مرونة الطلب الداخليه على السلعه .

ي = معدل النمو السنوي للدخل القومي .

هـ = عدد السنوات .

د = معدل النمو السنوي في الطلب على السلعه = معدل نمو

السكان + (معدل نمو الدخل x مرونة الطلب الداخليه) .

خامساً : بعد تقدير الطلب ، يقوم المخطط بتقدير الاحتمالات الانتاجيه للمحاصيل ،

وتشتمل هذه العمليه على الجوانب التاليه :

أ - تقدير حجم الانتاج المتوقع من الموارد الحاليه : -

١- تحت نمط الانتاج الحالى : ويتم تقدير الانتاج المتوقع من الموارد المستخدمة

(المستفله) حاليا بافتراض سيادة (استمرار) نمط الانتاج أى تكثيف الانتاج

وتوليفة عناصر الانتاج ، ومن أبسط الأساليب المستخدمة هي التقدير بواسطة

معادلة الخط المستقيم للتعرف على الانتاج المتوقع خلال سنوات الخطه .

٢- تحت نمط الانتاج المحسن : حيث يعاد التقدير لنقص الموارد المستخدمة ،

ويعتمد في ذلك على المعدلات المثلى المستخلصة من نتائج الابحاث (مراكز البحوث الزراعيه) ، والمعدلات المعاليمه . وذلك لتقدير حجم الانتاج المتوقع من الموارد المستخدمة حاليا بانباع أساليب التنمية الراسيه .

ب- تقدير حجم الانتاج المتوقع من الموارد الممكن اضافتها :-

ذلك يقدر المخطط حجم الانتاج المتوقع الحصول عليه من الموارد الممكن اضافتها

عن طريق التنميه الافقيه ، وباستخدام معدلات الانتاج المحسنه وباضافه هذا الحجم

من الانتاج الى حجم الانتاج المتوقع من الموارد الحاليه تحت نمط الانتاج المحسن

- (ب + ٢) - يحصل المخطط على حجم الانتاج المتوقع من الموارد الزراعيه عن

طريق التنميه الراسيه والافقيه خلال سنوات الخطه الخمسيه لكل سنه على حده .

حيث يقوم المخطط الزراعى بتقدير مساحة المحاصيل المختلفه وغطتها والانتاج المتوقع

منها ، بالنسبه لمختلف المناطق الزراعيه والدوله ككل .

ساسا : تقدير مستلزمات الانتاج الزراعى : وفي هذا المجال يجب التعرف على (تقدير)

المستلزمات المتاحه ، وذلك بالاعتماد على البيانات والمعلومات المتاحه وعلى بحوث

المراكز المنخصصه .

والجانب الثانى من المستلزمات وهى مستلزمات الانتاج المطلوبه او اللازمه

لتحقيق حجم الانتاج المستهدف . ويمكن التعرف عليها (تقديرها) بواسطة :

أ- دالة الانتاج

وهى عبارة عن علاقة رياضيه تكتيكيه توضح مقدار المستلزمات اللازمه

لانتاج وحدة واحدة من السلعة .

ب- جداول المدخلات والمخرجات :

وتوضح ما يحتاجه كل فضاء او نشاط من الفعاليات والنشاطات الاخرى في الاقتصاد

القوى من مستلزمات حتى يمكن تحقيق حجم الانتاج المطلوب .

سابعاً : بعد الانتهاء من تقدير الطلب ، وتقدير حجم الانتاج الممكن ، ومستلزمات الانتاج المتاحة والممكن توفيرها ، يقوم المخطط بمقارنه العرض بالطلب لاحداث الموازنه بينهما . وعند اجراء عملية موازنة العرض بالطلب من السلع الزراعيه قد تجابهه المخطط احد احتمالات ثلاث :-

- أ - العرض يتساوى مع الطلب ، وهى حاله مثلى نادره الحدوث .
- ب - العرض اقل من الطلب ، لبعض السلع او لكل السلع الداخله فى الخطه .
وفى هذه الحاله يلجأ المخطط الى :
 - ١- زيادة الاستثمارات لزيادة هذا المحصول - مع مراعاة التكاليف .
 - ٢- زيادة الحوافز على انتاجه .
 - ٣- اعاده توزيع عناصر الانتاج .
 - ٤- التدخل بالتشريع بقصد احداث الزيادة المطلوبه .
 - ٥- تعديل خطة الانتاج بما يتلائم مع مقدرة الموارد .
 - ٦- استيراد العجز من الخارج .
 - ٧- العمل على خفض الطلب ليتساوى مع العرض .
- ج - العرض اكبر من الطلب لبعض السلع او لكل السلع ، وهى ايضا حاله قليله الحدوث فى الدول الناميه التى غالبا ما تعاني من قصور الانتاج الزراعى عن مقابله الطلب . وعندما يقابل المخطط هذه الحاله يلجأ الى :-
 - ١- نقل عوامل الانتاج من انتاج السلع ذات العرض المرتفع لانتاج السلع ذات العرض المنخفض .
 - ٢- الحد من الانتاج بواسطة التشريع .
 - ٣- فتح مجالات جديده لاستخدام الفائض فى الصناعه والقطاعات الاخرى .
 - ٤- التصدير للخارج .

ويجب مراعاة القواعد الاقتصادية سواء من ناحية التكلفة او العائد للموازنة واختيار انسب الحلول السابقة . ويتطلب ذلك دراسة التكلفة والعائد لكل محصول بالنسبة لمختلف المعاملات الزراعية السابقة لمعرفة المعاملات الاقتصادية المثلى ويعتمد في ذلك اما على نتائج دراسات سابقة من مراكز البحوث الزراعيه او باجراء دراسات ميدانيه . كذلك يجب اجراء الدراسات اللازمة للتأكد من توازن هذه النتائج وذلك باستخدام الموازين السلميه ، وغير ذلك من الاساليب التخطيطيه . فاذا تبين المخطط ان هناك عدم توازن وجب اعاده ضبط هذه التقديرات مره اخرى .

ثامنا : ونظرا لخضوع الانتاج الزراعى لكثير من العوامل التى لا يمكن التنبأ بها او السيطرة عليها ، لذا فمن الضرورى ان تراعى الخطة الزراعيه ان لا يكون تقدير الانتاج رقما محدد بل فى صورة نطاق من التقديرات ، كذلك ان يؤخذ فى الاعتبار ما قد يترتب على عدم كفاءة تنفيذ الخطة ، كما يجب تعديل ارقام الخطة اذا تبين ان هناك ضرورة لهذا التعديل لمواجهة التقلبات السعريه التى قد تنشأ بسبب تغير ظروف العرض والطلب .

اولويات المشاريع الاستثماريه فى الخطة الزراعيه :

وتعتبر هذه المرحله من ادق واهم مراحل اعداد الخطة القوميه والخطط القطاعيه ، حيث تنهى بالاختيار النهائى لمشروعات التنميه . ويجب التمييز بين المفاهيم التاليه عند اختيار التنميه :

- ١- المعايير او المقاييس الاقتصادية التى تستخدم لدراسة اقتصاديات المشروع لتحديد الافضليات او الاولويات لمختلف المشروعات ، ومن تلك المعايير : العائد للتكلف معاملة راس المال الى الدخل - عائد راس المال - عائد العمل - القيمه المضافه بواقع وحده راس المال - العماله للوحده من راس المال - معدل دورة راس المال .

١ - الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يتم في ضوءها الاختيار النهائي لمشروعات خطة التنمية ، ومن تلك الاعتبارات :

مدى قدرة المشروع على امتصاص عماله جديده - العائد من العملات الاجنبية - الميزان التجاري وميزان المدفوعات - اثر المشروع على طبيعة توزيع الدخل - الاستخدام لعناصر الانتاج النادرة - الاستخدام لعناصر الانتاج العاطله - الاستخدام لعناصر الانتاج المحليه ، والاجنبية - مدى قبول المنتجين والمستهلكين للمشروع - مقدرة المشروع على التأقلم مع الظروف المحلية .

بالاضافه الى ما سبق فان هناك العديد من الاعتبارات التي لابد من ادخالها في الحساب قبل تقدير نمط اى مشروع من المشروعات ، ومن تلك الاعتبارات :

أ - ارتباط المشروعات الاستثمارية في قطاع الزراعة بنمط مشروعات الخطة الشامله وترجع اهمية هذا الاعتبار الى ان الخطة الزراعيه جزء من الخطة الشامله يجب ان تتناسق معها ، وان تتكامل المشاريع الزراعيه مع المشاريع الاستثمارية للخطة الشامله في مختلف القطاعات . ومن امثلة المشروعات المتكامله للخطة الشامله مع خطة التنميه الزراعيه مشروعات التعليم الزراعى (قطاع الخدمات) ومشروعات صناعة الاسمدة والمبيدات والسيج (قطاع الصناعه) ، ومشروعات الطرق والنقل (قطاع النقل والمواصلات)

ب - ان يؤخذ في الاعتبار استراتيجيه عمليه التنميه في المدى الطويل عند تقرير نمط المشروعات الزراعيه . حيث ان الكثير من مشروعات الخطة الزراعيه قصيره الاجل لا تحقق نتائجها الا في المدى الزمنى الطويل ، ومن امثلة تلك المشروعات ، مشروعات تحمسين الانتاج الحيوانى ، ومشروعات الرى الكبرى كمشروعات السدود وغيرها .

ج - ومن الاعتبارات التي يجب ان يلتفت اليها المخطط عدم الاهتمام فقط بالمشاريع الاستثمارية الانتاجيه المباشره ، دون المشاريع ذات الانتاجيه غير المباشره ، كمشروعات تنظيم السوق الزراعيه وتحسين الاساليب التسويقيه ، والتنظيمات السعرية ، والمشاريع الائتمانيه الزراعيه او الحيازيه ، وهى ذات اهميه للتنميه الزراعيه - فلة حاجتها للاستثمارات .

ساليب تنفيذ الخطة الزراعية :

بعد ان يتم تصميم خطة قطاع الزراعة وتحديد اهدافها الاقتصادية والاجتماعية واختيار مشاريعها ، يصبح من الضروري وضع هذه الخطة موضع التنفيذ ، اى نقلها الى مستوى المزرعة والمشروع لتنفيذها وتحقيق اهدافها . وهناك اساليب عديدة لتنفيذ الخطة الزراعية بما تتضمنه من مشاريع ، وتختلف هذه الاساليب وتباين باختلاف المجتمعات التى تعمل فيها . وبصفة خاصة باختلاف وضع قطاع الزراعة . فقد يكون قطاع الزراعة تحت سيطرة الدولة - فى صورة مزارع دولة - كما هو الحال فى بعض الدول الاشتراكية . وفى بعض الدول الاشتراكية الاخرى قد يكون قطاع الزراعة متضمنا مزارع الدولة ، مزارع جماعية ، مزارع تعاونية ، ومزارع خاصة . وفى بعض الدول النامية التى تتحول الى الاشتراكية يكون الجانب الاعظم من القطاع الزراعى ما زال فى صورة مزارع خاصة . وفى الحالة الاولى تصبح عملية تنفيذ الخطة الزراعية ادارية كجزء من المهام الوظيفية للقائمين على قطاع الزراعة . اما فى الحالة الثانية والثالثة - انتشار الملكية الخاصة فى قطاع الزراعة - فنجاها الخطة العديد من المعوقات عند التنفيذ .

ويتطلب تنفيذ الخطة فى قطاع الزراعة ضمان تحقيق النواحي التالية :-

أ - تحديد حجم الانتاج الكلى من المحاصيل والمنتجات الزراعية بما يتناسب مع ما جاء بالخطة ، سواء كان ذلك بالتوسع فى انتاج بعض المنتجات او بالحد من انتاج البعض الاخر .

ب - العمل على موازنة العرض مع الطلب على السلع والمنتجات الزراعية ، وهذه العملية قد تتم فى مرحلتين ، اما خلال مرحلة الانتاج ذاتها و/ او خلال مرحلة التسويق .

ج - السيطرة على اسعار المنتجات الزراعية بما يحقق اهداف الخطة سواء فى ذلك بالنسبة لسلع الاستهلاك ، او بالنسبة للمواد الخام والمنتجات الزراعية التى تذهب لقطاع الصناعة ، او بالنسبة للسلع التصديرية ، ولكل من هذه البنود اهميته بالنسبة للخطة الشاملة .

لذا فان هناك اساليب عديدة تتبع لضمان نجاح تنفيذ الخطة الزراعية منها :-

١- تحديد المساحة الارضية المزروعة بمحاصيل معينة ، ويشمل هذا الاسلوب مجانبان ،

اما ضمان مساحة معينة كحد أدنى - كما هو حادث بالنسبة للقمح في مصر حيث الزمت الدولة الزراعة بزراعة ثلث المساحة الارضية على الاقل قمحا - ، واما ضمان عدم الزيادة عن قدر معين من المساحة لمحصول معين - كما هو حادث بالنسبة للقطن في مصر حيث الزمت الدولة بعدم زيادة مساحة القطن عن ثلث المساحة الارضية .

وقد ترى الخطه منطقة محاصيل معينة في مناطق معينة لما لها من ميزة نسبية ، وى ذلك تستخدم القوانين الملزمه . ومن الناحية الاقتصادية فان الفرض الاساسى لتحديد المساحة الارضية هو تحديد الانتاج من سلعه معينه ، وقد يكون في نفس الوقت تدعيم الانتاج من سلعه اخرى تنتقل اليها عوامل الانتاج . وتتركز محاولات التحكم في حجم الانتاج الزراعى في التحكم في المساحة الارضية وتحديد ها . فحيث تعتبر الارض هى عنصر الانتاج الرئيسى فى الزراعة ويعتبر رأس المال والعمال عناصر مكمله او مساعدة فى العملية الانتاجية . لذا ه فاذا امكن التحكم فى المساحة الارضية وتحديد ها فانه من الممكن التحكم فى حجم الانتاج ه لان الحد من المساحة الارضية يتبعه بالضرورة نقصان رأس المال والعمل فى انتاج محصول معين .

٢- السيطرة على مستلزمات الانتاج الزراعى وتوجيهها ، والقصد من ذلك التأثير فى حجم الانتاج الزراعى عن طريق عناصر الانتاج المتغيره كالبذور والاسمده ورأس المال ومياه الري والعمل الخ . فعن طريق السيطرة على هذه العناصر يمكن التحكم فى حجم الانتاج والوصول به الى المستوى المرغوب فى الخطه الذى يحقق الاهداف الاقتصادية المنشوده .

ويمكن ان يتم ذلك فى قطاع الزراعة عن طريقه التعاونيات ، حيث تعد المورد الرئيسى للبذور والاسمده والمبيدات الحشرية - ويجب منع القطاع الخاص من الاتجار فى مستلزمات الانتاج الزراعى فى الدول النامية - بالاضافه الى ما تقدمه من سلف نقديه على الحاصلات . فالأتم تحديد هذه العناصر بناء على خطة مرسومه فانه يمكن الحد من انتاج ~~هذه~~ معين او تشجيع انتاج محصول آخر .

ونظرا لكبر امكانية احلال عناصر الانتاج محل بعضها في الزراعه مما يؤدى الى صعوبة محاولة التحكم في الانتاج عن طريق التحكم (تحديد) في مدخل واحد ه وعلى ذلك فانه من المشكوك فيه امكانية التحكم في حجم الانتاج عن طريق التحكم في عناصر الانتاج الاخرى عدا الارض .

فترك عنصر الانتاج الاساسى في الزراعه - الارض - بدون تحديد سيجعل اى خطه انتاجيه غير ذات فاعلية كبيره .

لذا فانه يلزم استخدام كلا الاصوليين ه التحكم في المساحة الارضيه والسيطره على مستلزمات الانتاج للوصول لحجم الانتاج المخطط .

٣- تنظيم السوق الزراعيه ، حيث يعتبر احد الوسائل الفعاله لتنفيذ الخطه الزراعيه فمن طريق تنظيم السوق تتم السيطرة على تدفق السلع الى الاسواق وبالتالى التحكم في العرض وتحديد ه عند المستوى السابق تخطيطه ه وكذلك المخزون السلمى ومن ثم الاسعار .

وعليه تنظيم سوق المنتجات الزراعيه بواسطة الدوله ومن ثم التحكم في العرض وبالتالى اسعار المنتجات ليست بالخطية السهله ، فتعتمد على هيكل المؤسسات في الاقتصاد ومدى قوة قطاع التجاره الحكومى ه وكذلك التعاونيات بشئى انواعها . ويتضمن تنظيم السوق الزراعيه الصور التاليه :-

- أ - التسويق التعاونى للحاصلات الزراعيه .
- ب - التسليم الاجبارى للحاصلات .
- ج - نظام العقود .

٤ - السيطرة على المخزون الاحتياطي وتخطيطه، حيث تتولى الجهات القائمة على عملية التخزين مسؤولية موازنة العرض مع الطلب وبالتالي استقرار سعر المحصول وذلك عن طريق تلافيتها للتقلبات السعرية قصيرة المدى، حيث تشتري المحصول بسعر محدد مسبقا مهما انخفض السعر الحالي في السوق، ويمرض عندما تتحسن ظروف السعر. واسعار الشراء والبيع تعدل سنويا تبعاً لظروف المرض والطلب في السوق المحلية والعالمية وبذلك تتولى الجهات المعنية تقدير حجم الاحتياطي من كل سلعة وتعمل على توفيره. وذلك يؤدي الى تأمين هادئ العرض واستقرار سعر السلعة عند المستوى المخطط، وعدم التعرض للآزمات التي تضر بالاقتصاد القومي ويتم تنفيذ سياسة المخزون السلمي تحت اشراف حكومي اما جزئيا او شاملا ولكن في الدول النامية من الضروري ان تشرف الهيئات الحكومية اشرافا كاملا على انظمة المخزون السلمي.

٥ - السيطرة على الصادرات والواردات، تتطلب الخطة الزراعية سيطرة الجهات المعنية (الدولة او المؤسسات العامة) على الصادرات والواردات من السلع والمنتجات الزراعية لضمان توفيرها للاستهلاك المحلي، والمحافظة على مستويات الاسعار المحلية، وتوفير حصيلة من النقد الاجنبي.

والاساليب السابقة قد يستخدم بعضها او كلها لضمان نجاح تنفيذ الخطة الزراعية، حتى يتم اجراء التحولات الاشتراكية في قطاع الزراعة، وقد يستمر استخدام بعض تلك الاساليب بعد ذلك.

" المتابعة "

المتابعة مرحلة متممة ومكملة لمرحلتى اعداد الخطة ، وتنفيذها ، وبدون عملية المتابعة فانه يعد ذلك قصور في العملية التخطيطية . وهى أداة من أدوات التخطيط (١) ووسيلة من وسائل تحسين العمل التخطيطى .

وخلال عملية المتابعة يتم - ويجب أن يتم الاتى :

- ١ - التعرف على ماتم تنفيذه وما لم يتم تنفيذه
- ٢ - التعرف على بأى كمية من المستلزمات تم التنفيذ
- ٣ - التعرف على أسباب القصور في التنفيذ
- ٤ - التعرف على العلاقات العاطلة - والمخزون
- ٥ - اقتراح الحلول لعلاج قصور التنفيذ .

ولا تقتصر وظيفة المتابعة على ما سبق ، وانما اقتراح الجلول لعلاج قصور التنفيذ (٢) يعنى يؤدى الى تحسين عملية التخطيط ذاتها ورفع مستواها .

وانذا اقتضت عملية المتابعة على العملية الاولى فقط - التعرف على ماتم تنفيذه وما لم يتم تنفيذه - ففي هذه الحالة تعتبر المتابعة متابعة سلبية ، ينحصر دورها في تقرير الواقع دون البحث عما قد يكون وراءه من أسباب وعوامل ذات الاثر في ايجاد هذا الواقع . والتعرف على عند العوامل ضرورى حتى يتثنى تعديل أو تبديل هذا الواقع ، خاصة اذا كان مخالفا لما هو مستهدف في الخطة . أو بما يعنى أن هناك انحراف في التنفيذ عما جاء بالخطة

(١) ، (٢) دكتور ابراهيم العيسوى - " التخطيط والمتابعة في الواقع الجديد للاقتصاد المصرى " - ورقة عمل (٢) - معهد التخطيط القومى - يونيو ١٩٨٣ ص ٥٢

والمتابعة لاغنى لها عن التنبؤ ، حيث تتضمن التنبؤ باحتمالات التطور المستقبلي في المتغيرات التي اتضح أن هناك انحراف في مسارها الفعلي عن المخالطة ومسدى استمرارية هذا الانحراف في المستقبل (١) .

وإذا ما قام جهاز المتابعة بتأدية المهام السابقة ، ففي هذه الحالة تعد المتابعة ايجابية ، وهو ما يفترض أن تقوم به عملية المتابعة .
ومن ثم ، فإن هناك عدة خصائص لعملية المتابعة وقد تعد شروطاً أو متطلبات في ذات الوقت والتي منها :

- ١ - أن تكون عملية المتابعة مستمرة ، فمن الضروري أن تستمر عملية المتابعة استمرارية عملية التنفيذ - بما في ذلك المتابعة الدورية والربع سنوية - ولا بد من الرضا بين عملية المتابعة ودوره ونمط الإنتاج . حيث من الضروري أن يتواءم أسلوب المتابعة مع نوع الإنتاج سواء فيما يتعلق بالقدار أو بالمشروع . حيث تتباين متابعة القطاع الزراعي عن الصناعي ، وكذلك المشروع الزراعي عن المشروع الصناعي وكذلك درجة التفصيل التي تتضمنها المتابعة الربع سنوية ، حيث من الضروري أن تتضمن جميع المتغيرات الاقتصادية كالمبيعات والإنتاج والناقص والعمالة والأجور والإنتاجية والاستثمار والفائز والمخزون والميزانية والتصدير والاستيراد وذلك على مستوى المشروع (١) . كذلك اجرائها على مستوى القطاعات الاقتصادية وبالتالي على مستوى الاقتصاد القومي .

(١) المرجع السابق - ص ٥٣

٢ - تؤدي عملية المتابعة الى التعرف على الاحتياجات والموارد غير المستغلة .
وعندما تتم عملية المتابعة الربع سنوية خلالها يمكن التعرف على موارد الوحدة ،
الانتاجية والاحتياجات الموجودة كذلك المخزون وما هو مستغل وغير المستغل
وأسباب ذلك . ومن ثم فان عملية المتابعة تؤدي في هذه الحالة الى
الاستخدام الكامل للموارد المتاحة .

٣ - عملية المتابعة تؤدي الى تحسين العمل التخطيطي ، سواء بالنسبة للخطة
الحالية أو الخطة القادمة . فخلال عملية التنفيذ تتعرف عملية المتابعة على
قصور التنفيذ وأسبابه وتقدم مقترحات علاج هذا القصور . وهذا التصور
في التنفيذ قد يتأتى من أحد العوامل التالية :

- أ - عدم دقة اختيار الاهداف
- ب - عدم دقة تقدير الامكانيات
- ج - ضعف كفاءة جهاز التنفيذ

وحيث أن العاملين (أ) ، (ب) مرتبطان بعمل جهاز اعداد الخطة ، ومن
ثم فان تعرف جهاز المتابعة عليهما سيؤدي بالضرورة الى تلاقحهما فيما بعد . كذلك
التدرب على مستوى كفاءة جهاز التنفيذ سواء ما يتعلق بعنصر العمل أو الادارة وبالتالي
البحث عن كيفية رفع مستوى أدائها . هذه العوامل مجتمعة بمختلف تفاصيلها تؤدي

(١) سيد البواب - الاطار الفكري لمتابعة الخطة " - معهد التخطيط القومى
مذكرة داخلية رقم (٤٧) - ابريل ١٩٧١ - ص ٣

الى تحسين العمل التخطيطى سواء الجانب المتعلق باعداد الخطة أو تنفيذها —
٤ — من الضروري أن تكون عملية المتابعة ميدانية ، أى عدم الاعتماد على البيانات
والمعلومات المكتبية ، فلا بد من النزول الى مستوى الواقع التنفيذى للقيام
بعملية المتابعة المتعلقة به قدر الامكان ، وحتى يتثنى ذلك فلا بد أن تكون
العناصر القائمة بعملية المتابعة عناصر فنية أى ذات تخصص ودراية بالمشاريع
والقطاعات التى تتولى متابعتها .

— خطوات عملية المتابعة (١) :

١ — تجميع البيانات والمعلومات ذات الارتباط بموضوع المتابعة ، على أن تكون
هذه البيانات نمطية — أى متفق عليها أو موحدة بالنسبة لمختلف مشاريع
الخطة ، مع قدر من التباين تبعاً لما يمليه طبيعة أو نوعية المشروع أو القطاع
موضوع المتابعة . على أن تكون هذه البيانات واقعية .

٢ — هذه البيانات والمعلومات تجرى عليها عمليات تحليلية معينة ، وذلك للتعرف
على وتحديد النواحي التى تستهدفها المتابعة ، وأهمها التوصل الى :

- نسبة ماتم تنفيذها من المستهدف
- معدلات استخدام المستلزمات
- الطاقات العاطلة أو غير المستغلة
- مستويات الاداء ، وعلى وجه الخصوص النوعية المنتجة) . .
- المخزون فى صورته المختلفة

(١) راجع : دكتور على نصار : — متابعة الخطة الخمسية — ورقة عمل رقم (١) —
معهد التخطيط القومى — مايو ١٩٨٣ .

٣ - التعرف على العوامل المؤدية الى عدم تحقيق المستهدف ، أى أسباب القصور في التنفيذ فمن الضروري أن يتم خلال عملية المتابعة على المشكلات والمعوقات أى اعتراضات التنفيذ خلال تلك المرحلة والأسباب وراء كل معوق ، وذلك حتى يمكن العمل على التوجيه بمحل تلك المشكلات خلال المرحلة القادمة وإجراء التعديل والتصحيح . وكذلك المساهمة في وضع خطط سنوية ناجحة في إطار الخطة الخمسية .

٤ - يترتب على ما سبق القيام به هو اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة والضرورية لإزالة المعوقات ودفع عملية التنفيذ حتى يتشأن تحقيق أهداف الخطة والوصول الى الاستخدام الكامل للموارد المتاحة . أيضا يترتب على ذلك تخصيص العملية التخطيطية ككل في المرحلة التالية والخطط القادمة .

بعض أهم نقائص عملية المتابعة :

يمكن فيما يلي إيجاز بعض أهم نقائص عملية المتابعة سواء على مستوى المشروع أو القطاع والتي تقلل من فاعلية وفائدة عملية المتابعة . وإذا أمكن تقليصها فإن إيجابيات عملية المتابعة تزداد بالتالي :-

١ - تكفى معظم التقارير بالتعرف على النتائج (١) - والتي غالبا ما يتم رصد ها مكتبيا وذلك دون التعرف على العوامل والأسباب وراء هذه النتائج سواء إيجابيا أو سلبا .

٢ - كما سبق القول بأن التقارير تكفى بعرض النتائج دون مقارنتها بالمستهدف للتعرف على معدلات التنفيذ ونسبة القصور للعمل على تلافيها وبحث أسبابها

٣ - لا تقدم تقارير المتابعة بشكلها الحالي أى مقترحات لمعالجة الانحرافات في التنفيذ أو تعديل المعدلات والمتوسطات المستخدمة في إعداد الخطة وفقا لنتائج التنفيذ .

(١) دكتور سعد حافظ إبراهيم - تحليل أوضاع ومشكلات المتابعة القطاعية - معهد التخطيط القومي - ورقة بحثية (١١) يونيو ١٩٨٣ .

٤ - النقص والقصور في بيانات استمارة المتابعة وعدم تضمينها للبيانات اللازمة لكل نوع من أنواع المتابعة • ودليل ذلك هو توحيد استمارات المتابعة ربع السنوية والسنوية • هذا علما بأن المتابعة الربع سنوية هي بالضرورة متابعة أكثر تفصيلا عن المتابعة السنوية •

٥ - البطء والتراخي في وصول تقارير المتابعة الى المستويات التنفيذية المختلفة مما يؤدى الى عدم إمكانية الاستفادة بها خاصة في التعرف على معالجة القصور في التنفيذ •

٦ - الاهتمام الأكبر لتقارير المتابعة ينصب على الجوانب النقدية دون المينسية ويجب أن يكون العكس هو السائد • وذلك لما هو معروف • أثر وسرعة تغيير مستويات الاسعار على الجوانب النقدية •

كذلك غاب النواحي الكيفية (النوعية) خاصة بالنسبة للمنتجات • في تقارير المتابعة •

مملكة البحرين
البحرين

